

مرسوم اتحادي رقم (38) لسنة 2023

بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 11 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:

بتاريخ: 7 / شعبان / 1444هـ

الموافق: 27 / فبراير / 2023م

اتفاقية
بشأن
تسليم المجرمين
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية صربيا

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية صربيا (ويُشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين")،
رغبةً في تعزيز تعاون فعال بين البلدين لمكافحة الجريمة على أسس متبادلة من احترام للسيادة
والمصلحة المشتركة،
وفقاً للقوانين السارية بين الطرفين المعنيين.
اتفقا على ما يأتي: -

المادة 1

الالتزام بالتسليم

يوافق كل طرف على التسليم للآخر، بناء على طلب ومراعاة لأحكام هذه الاتفاقية، أي شخص
يوجد في أراضي الطرف المطلوب إليه يكون مطلوباً لدى الطرف الطالب للمقاضاة أو محاكمة
أو تنفيذ عقوبة فيما يتعلق بجريمة قابلة للتسليم ارتكبت ضمن إختصاص الطرف الطالب.

المادة 2

الجرائم القابلة للتسليم

1. لغرض هذه الاتفاقية، تكون الجرائم القابلة للتسليم هي تلك المُعاقب عليها بموجب قوانين كلا
الطرفين بالسجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة أو بعقوبة أشد.

2. إذا تعلق طلب التسليم بشخص مطلوب لتنفيذ عقوبة بالسجن وقعت عن جريمة قابلة للتسليم، يمنح التسليم فقط إذا تبيقت مدة ستة (6) أشهر على الأقل من تلك العقوبة لقضائها.
3. لتقرير ما إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بموجب قوانين كلا الطرفين، لا يهم ما إذا:
 - (1) كان التشريع الوطني لكلا الطرفين يصنف الفعل أو الامتناع المشكل للجريمة ضمن ذات التصنيف أو يسمي الجريمة بذات المسمى.
 - (2) اختلفت العناصر المُشكلة للجريمة وفقاً لقوانين كلا الطرفين، مما يُفهم معه أن مجموع الأفعال أو الإمتناعات كما قدمها الطرف الطالب تُشكل جريمة قابلة للتسليم بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.
4. إذا تضمن طلب التسليم عدة جرائم مستقلة يُعاقب كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين، لكن بعضا منها لا يفي بالشروط الأخرى المبينة في البندين 1 و 2 من هذه المادة، فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن الجرائم الأخيرة شريطة أن يسلم الشخص عن جريمة واحدة قابلة للتسليم على الأقل.
5. تكون الجريمة أيضا قابلة للتسليم إذا تشكلت من شروع أو تواطؤ لارتكاب جريمة، اشتراك في مساعدة أو تحريض، مشورة أو تدبير في ارتكاب جريمة أو أن يكون شريكاً متخدلاً قبل أو بعد الفعل في أي جريمة مبينة في البند 1 من هذه المادة.
6. إذا طلب تسليم شخص عن جريمة مخالفة للقانون المتعلق بضريبة، رسوم جمركية، مراقبة صرف أو مسائل إيرادات أخرى، فلا يجوز رفض التسليم على أساس أن قانون الطرف المطلوب إليه لا يفرض ذات النوع من الضريبة أو الرسوم الجمركية أو نظام تبادل النقد من ذات النوع كما هو في قانون الطرف الطالب.

المادة 3

أسباب إلزامية للرفض

1. لا يُمنح التسليم بموجب هذه الاتفاقية في أي من الحالات الآتية:
 - (1) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم لدى الطرف الطالب جريمة ذات طبيعة سياسية.
 - (2) إذا كان لدى الطرف المطلوب إليه ما يحمله على الاعتقاد أن طلب التسليم قد قُدم لغرض مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، ديانتته، جنسيته، أصله الإثني، آراءه السياسية، جنسه، حالته الاجتماعية، أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب.
 - (3) إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم متعلقة بخرق واجبات عسكرية فقط، وليست كذلك جريمة بموجب القانون الجنائي العادي.
 - (4) إذا صدر حكمٌ نهائيٌّ ضد الشخص لدى الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

5) إذا تحسن الشخص المطلوب تسليمه، من المقاضاة أو العقاب بموجب قانون أي طرف، لأي سبب، بما في ذلك التقادم أو العفو العام.

6) إذا تعرض الشخص المطلوب تسليمه أو قد يتعرض لدى الطرف الطالب لتعذيب، معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مُهينة.

7) إذا صدر حكم غيابي لدى الطرف الطالب ولم يعلن الشخص المدان على نحو كاف بالمحاكمة أو أنه لم يمنح الفرصة لترتيب دفاعه / دفاعها أو ليس لديه الفرصة في إعادة المحاكمة في حضوره / حضورها.

8) إذا نفذ الشخص المطلوب تسليمه العقوبة المنصوص عليها في قانون أي بلد أو جزء منها أو تمت تبرئته أو أعفي بواسطة هيئة أو سلطة قضائية مختصة فيما يتعلق بتلك الجريمة أو جريمة أخرى قائمة على ذات الأفعال أو الامتناعات المشكلة للجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

2. لغرض هذه الاتفاقية، لا يعد ما يلي جريمة ذات طبيعة سياسية: -

1) جريمة ضد حياة أو شخص أي رئيس دولة أو عضو في عائلته المباشرة أو أي رئيس حكومة أو عضو في عائلته المباشرة أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد بالإمارات العربية المتحدة أو أي عضو في عائلته المباشرة.

2) جريمة يكون لكلا الطرفين التزام وفقاً لمعاهدة دولية متعددة الأطراف الغرض منها منع أو مكافحة فئة محددة من الجرائم إما بتسليم الشخص المطلوب أو إحالة الدعوى دون تأخير غير ضروري إلى سلطاتهما المختصة لغرض المقاضاة.

3) جرائم القتل.

4) الجرائم المتعلقة بالإرهاب وتمويله.

5) أي شروع، تحريض أو تواطؤ لارتكاب أي من الجرائم المشار إليها في البنود الفرعية (1) إلى (4) من هذا البند.

3. إذا أثير أي سؤال ما إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها الشخص، جريمة ذات طبيعة سياسية، يكون قرار الطرف المطلوب إليه حاسماً.

المادة 4

أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات الآتية:

- 1) إذا كان من شأن تنفيذ الطلب ما يضر بسيادته، أمنه الوطني أو مصالح جوهرية أخرى.
- 2) إذا قررت السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه سواء عدم إقامة الدعوى أو إنهاء الإجراءات ضد الشخص في الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.
- 3) إذا لم يفصل في المقاضاة ضد الشخص المطلوب تسليمه بشأن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم لدى الطرف المطلوب إليه.

4) اعتبرت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بموجب قانون الطرف المطلوب إليه قد ارتكبت كلياً أو جزئياً لدى ذلك الطرف.

المادة 5

تسليم المواطنين

1. على كل طرف رفض تسليم مواطنيه.
2. إذا لم يُمنح التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب، إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة بغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقاً لقانونه الوطني. ولهذا الغرض، على الطرف الطالب تقديم المستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى إلى الطرف المطلوب إليه. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن، -بناء على طلبه-.

المادة 6

عقوبة الإعدام

إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، يجوز للطرف المطلوب إليه رفض التسليم ما لم يقدم الطرف الطالب تعهداً أن عقوبة الإعدام لن توقع أو، إذا وقعت لن تنفذ.

المادة 7

السلطة المركزية

1. السلطات المركزية هي:

(1) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل

(2) بالنسبة لجمهورية صربيا هي وزارة العدل.

2. في حالة تغيير أي طرف لسلطته المركزية، فعليه إخطار الطرف الآخر خطياً بذلك التغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة 8

الطلب والمستندات المطلوبة

1. يكون طلب التسليم خطياً ويرسل مع المستندات ذات الصلة للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه عبر القنوات الدبلوماسية.

2. يكون طلب التسليم مصحوباً بالآتي:

- 1) وصف دقيق - ما أمكن - للشخص المطلوب، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى يجوز أن تساعد في إثبات هوية الشخص، جنسيته ومكانه بما في ذلك صورة فوتوغرافية حديثة له أو سجلات بصمة أصابعه - إن وجدت - .
- 2) بيان موجز بوقائع الجريمة، بما في ذلك زمان، مكان، الفعل ونتائج الجريمة.
- 3) نص الأحكام القانونية المحددة للجريمة، والعقوبة التي يجوز أن توقع عليها والأحكام القانونية المتعلقة بالتقادم لاتخاذ الإجراءات أو بشأن تنفيذ أي عقوبة عن تلك الجريمة.
- 4) طلب ضبط، - إن كان لازماً - .
3. يكون طلب التسليم المتعلق بشخص لم يفصل في إجراءاته الجنائية بعد مصحوباً بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب البند 2 من هذه المادة، نسخة مصدقة من أمر القبض، لائحة اتهام أو مستندات لها ذات الأثر صادرة عن سلطه المختصة لدى الطرف الطالب.
4. يكون طلب التسليم المتعلق بشخص مطلوب عوقب بواسطة الطرف الطالب مصحوباً بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب البند 2 من هذه المادة، بنسخة مصدقة عن العقوبة و:

- 1) إذا دين الشخص المطلوب ولم يعاقب إفادة بذلك الأثر من سلطة مختصة.
- 2) إذا عوقب الشخص المطلوب، إفادة من سلطة مختصة تشير إلى أن العقوبة نافذة والمدى المتبقي من العقوبة لقضائها.
5. إذا عوقب الشخص المطلوب غيابياً، على الطرف الطالب تقديم المستندات التي تفيد بأن ذلك الشخص قد أعلن حسب الأصول ومُنح الفرصة في الحضور وترتيب دفاعه / دفاعها أمام المحكمة لدى الطرف الطالب. في حالة العقوبة غيابياً يجوز للطرف الطالب من تلقاء نفسه المبادرة أو بناء على طلب الطرف الطالب تقديم ضمانات أن الإجراءات الجنائية ضد الشخص المطلوب تسليمه، سيعاد اتخاذها في حضوره.
6. يجب أن يُوقع رسمياً أو يُختم طلب التسليم والمستندات الأخرى ذات الصلة المقدمة من الطرف الطالب وفقاً للبنود 2، 3، 4، 5، من هذه المادة والمادة 11 بواسطة السلطة المختصة لدى الطرف الطالب.

المادة 9

اللغة

تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة المقدمة بواسطة الطرفين وفقاً لهذه الإتفاقية مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو للغة الإنجليزية.

المادة 10

التقرير بشأن طلب التسليم

1. يقرر الطرف المطلوب إليه في طلب التسليم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانونه الوطني، وعليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره عبر القنوات الدبلوماسية.
2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كلياً أو جزئياً، فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب ذلك الرفض.

المادة 11

معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المقدمة دعماً لطلب التسليم غير كافية، يجوز لذلك الطرف طلب معلومات إضافية تقدم خلال ثلاثون (30) يوماً، أو خلال مدة يتفق عليها الطرفان إذا عجز الطرف الطالب عن تقديم المعلومات الإضافية خلال تلك المدة، يُعد ذلك كتخلي عن الطلب طواعية، ومع ذلك لا يُمنع الطرف الطالب من تقديم طلب تسليم جديد لنفس الشخص وذات الجريمة.

المادة 12

القبض الاحتياطي

1. يجوز للطرف الطالب في الحالات العاجلة، طلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب قبل تقديم طلب التسليم. يجوز تقديم ذلك الطلب خطياً عبر القنوات المنصوص عليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية، أو عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انترپول) أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.
2. يعتبر الأمر الدولي كطلب للقبض الاحتياطي.
3. يتضمن طلب القبض الاحتياطي المعلومات المشار إليها في البند 2 من المادة 8 من هذه الاتفاقية، وبيان يفيد بوجود المستندات المشار إليها في البند 3 أو 4 من المادة 8 من هذه الاتفاقية وبيان يفيد بأن طلباً رسمياً لتسليم الشخص المطلوب سيُقدم.
4. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره في الطلب.
5. ينهى القبض الاحتياطي إذا لم تتسلم السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه خلال خمسة وأربعين (45) يوماً طلباً رسمياً بالتسليم.

6. لا يخل إنهاء أمر القبض الاحتياطي وفقاً للبند 5 من هذه المادة بإعادة القبض لاحقاً واتخاذ إجراءات تسليم الشخص المطلوب إذا استلم الطرف المطلوب إليه لاحقاً طلباً رسمياً بالتسليم.

المادة 13

تداخل الطلبات

إذا استلمت طلبات من دولتين أو أكثر لتسليم نفس الشخص سواء عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، لتحديد إلى أي من تلك الدول يُسلم الشخص المطلوب، فعلى الطرف المطلوب إليه اعتبار جميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك وليس حصراً على:

- 1) ما إذا كان الطلب قد قُدم بناء على اتفاقية.
 - 2) جسامه الجرائم،
 - 3) زمان ومكان ارتكاب الجريمة،
 - 4) جنسية ومكان السكن المعتاد للشخص المطلوب،
 - 5) التواريخ المعنية بالطلبات،
 - 6) إمكانية التسليم اللاحق لدولة أخرى.
2. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالقرار المتعلق بالبند 1 من هذه المادة.

المادة 14

مبدأ تخصيص التسليم

1. لا تُتخذ إجراءات جنائية ضد الشخص المسلم، يعاقب، يوقف، يُعاد تسليمه إلى دولة ثالثة، أو يخضع لأي قيد على حريته الشخصية في أراضي الطرف الطالب عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه:
 - 1) جريمة منح من أجلها التسليم.
 - 2) أي جريمة أخرى وافق عليها الطرف المطلوب إليه، يجوز منح الموافقة إذا كانت الجريمة الموافق عليها قابلة للتسليم في حد ذاتها وفقاً لهذه الاتفاقية.
 - 3) إذا تخلى الشخص المطلوب تسليمه عن الضمانات المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة.
2. يُرفق مع طلب التسليم موافقة الطرف المطلوب إليه بموجب هذه المادة المستندات المذكورة في البنود 2، 3، 4 و 5 من المادة 8 من هذه الاتفاقية ومحضر من سلطة

قضائية بأي إفاة يقدمها الشخص المطلوب تسليمه فيما يتعلق بتخليه عن مبدأ التخصيص عن الجريمة.

3. لا يطبق البند 1 من هذه المادة إذا أتحت للشخص الفرصة في مغادرة أراضي الطرف الطالب ولم يفعل ذلك خلال ثلاثون (30) يوماً من الإفراج عنه نهائياً فيما يتعلق بالجريمة التي من أجلها سلم أو إذا عاد الشخص طواعية إلى أراضي الطرف الطالب بعد مغادرته.

المادة 15

التسليم المبسط

يجوز للطرف المطلوب إليه، وفقاً لقانونه، منح التسليم المبسط شريطة أن يوافق على ذلك صراحة الشخص المطلوب تسليمه أمام سلطة قضائية مختصة.

المادة 16

التسليم المؤجل والتسليم المؤقت

1. إذا كانت الشخص المطلوب قد تم مقاضاته أو كان يقضي عقوبة في أراضي الطرف المطلوب إليه عن جريمة أخرى غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز، للطرف المطلوب إليه، بعد اتخاذ قراره بمنح التسليم، تأجيل التسليم حتى انتهاء الإجراءات الجنائية أو إكمال العقوبة وعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.
2. ومع ذلك، وبناء على طلب الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه وتوافقاً مع قانونه الوطني، تسليم مؤقتاً إلى الطرف الطالب الشخص المطلوب لتمكينه من تنفيذ الإجراءات الجنائية الجارية مع الاتفاق على زمان وطريقة ذلك التسليم المؤقت، يوقف الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه في خلال المدة المتفق عليها. تحسب مدة التوقيف لأغراض العقوبة المراد قضائها على الطرف المطلوب إليه.
3. بالإضافة إلى الحالة المنصوص عليها في البند 1 من هذه المادة يجوز تأجيل التسليم إذا كان من شأن النقل، بسبب الحالة الصحية للشخص المطلوب ما يجوز معه، تعريض حياته / حياتها للخطر، لهذه الغاية فإنه من الضروري أن يقدم الطرف المطلوب إليه للطرف الطالب تقريراً طبياً مفصلاً تعده إحدى مؤسساته الصحية العامة المختصة.

المادة 17

تسليم الشخص المطلوب

1. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يتفق الطرفان على زمان، مكان التسليم والمسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ التسليم. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالمدة التي ظل فيها الشخص المطلوب موقوفاً قبل تسليمه.
2. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب خلال ثلاثون (30) يوماً بعد التاريخ المتفق عليه لتنفيذ التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عن ذلك الشخص من غير إبطاء ويجوز رفض طلب جديد من الطرف الطالب بتسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة، ما لم ينص على غير ذلك في البند 3 من هذه المادة.
3. إذا عجز طرف عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته، يُخطر الطرف الآخر من غير إبطاء، يتفق الطرفان على زمان ومكان جديدين والمسائل ذات الصلة لتنفيذ التسليم وفي هذه الحالة، تطبق أحكام البند 2 من هذه المادة.

المادة 18

إدخال مدة التوقيف في العقوبة

إذا تم القبض إحتياطياً على الشخص المسلم لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة سلم من أجلها، تحسب مدة التوقيف في العقوبة الجنائية.

المادة 19

تسليم الأشياء

1. إذا طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه، وإلى المدى المسموح به في قانونه الوطني، ضبط عائدات وأدوات الجريمة والأشياء الأخرى التي يجوز أن تُقيد كأدلة وجدت في أراضيه، وعند منح التسليم تسلم هذه الأشياء إلى الطرف الطالب.
2. عند منح التسليم، يجوز أن تسلم الأشياء المذكورة في البند 1 من هذه المادة حتى وإن لم يُمكن تنفيذ التسليم بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب، أو لأي أسباب أخرى.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه، لاستكمال أي إجراءات جنائية أخرى عالقة، تأجيل تسليم الأشياء المذكورة أعلاه حتى الإنهاء من تلك الإجراءات، أو تسليمها مؤقتاً شريطة أن يتعهد الطرف الطالب بإعادتها.
4. لا يخل تسليم تلك الأشياء بأي حق قانوني للطرف المطلوب إليه أو الغير في تلك الممتلكات. إذا وجدت تلك الحقوق، فعلى الطرف الطالب، بناء على طلب الطرف المطلوب إليه إعادة الأشياء المسلمة من غير إبطاء ودون مقابل بعد إنتهاء الإجراءات إلى الطرف المطلوب إليه.

المادة 20

النقل بالعبور

1. يكون النقل بالعبور لشخص يسلم بواسطة طرف ثالث الى لأحد الطرفين، عبر أراضي الطرف الآخر، يجب الطلب من الطرف الآخر الأذن بالعبور. لا يلزم مثل ذلك الطلب إذا استخدم النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الطرف الآخر.
2. يجب أن يتضمن طلب النقل بالعبور عبر أراضي أحد الطرفين جميع المعلومات المبينة في المادة 8 من هذه الاتفاقية، ويجب أن تقدم الى الطرف المطلوب اليه قبل (10) أيام على الأقل قبل التاريخ المتفق عليه للنقل بالعبور.
3. على الطرف المطلوب إليه، بقدر ما لا يتعارض ذلك مع قانونه الوطني، منح طلب النقل بالعبور المقدم من الطرف الطالب.
4. يجوز للطرف المطلوب اليه رفض طلب النقل بالعبور عبر أراضيها إذا كانت هناك إجراءات جنائية متخذة في ذلك الطرف ضد الشخص المعنى، أو صدور عقوبة بالأدانة ضده / ضدها لم تنفذ، أو كان من شأن النقل بالعبور الإضرار بمصالح الطرف.
5. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الطرف الآخر، يخضع النقل بالعبور إلى حكم البند 1 يجوز لذلك الطرف، بقدر ما لا يتعارض مع قانونه الوطني، توقيف الشخص لمدة ثماني وأربعين (48) ساعة انتظاراً لطلب النقل بالعبور.
6. على الطرف المطلوب اليه توقيف الشخص المنقول اثناء العبور

المادة 21

النققات

1. جميع النققات المتعلقة بالتسليم يتحملها الطرف الذي تكبدت في أراضيها.
2. يتحمل الطرف الطالب نققات النقل بالعبور والنقل الجوي.
3. في حال ما إذا كانت النققات المذكورة ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتسوية ذلك.

المادة 22

تسوية المنازعات

يسوى أي منازعة ينشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المادة 23

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المشار إليها في هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات دولية أخرى.

المادة 24

التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين (30) بعد آخر إخطار عبر القنوات الدبلوماسية الذي يخطر فيه الطرفان. أحدهم الآخر بشأن إكمال إجراءات التصديق وفقاً لتشريعاتهما.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة خطية للطرفين، وفقاً لذات متطلبات تصديق هذه الاتفاقية.
4. أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محددة. يجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإخطار خطي للطرف الآخر. يسري الإنهاء بعد الستة (6) أشهر التالية للإخطار. ومع ذلك، يظل أي طلب أستلم قبل تاريخ استلام إخطار الإنهاء محكوماً بهذه الاتفاقية حتى تنفيذ الطلب.

إشهاداً بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما، المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين متطابقتين في، هذا اليوم 11 من شهر سبتمبر سنة 2022، باللغات العربية، الصربية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية في حال أي إختلاف في التفسير، يسري النص الإنجليزي.

ع / جمهورية صربيا

ع / الإمارات العربية المتحدة

**TREATY
ON
EXTRADITION
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE REPUBLIC OF SERBIA**

THE UNITED ARAB EMIRATES and THE REPUBLIC OF SERBIA,
hereinafter referred to as the „Parties”;

DESIRING to promote effective cooperation between the two countries in
the suppression of crimes on the basis of mutual respect for sovereignty and mutual
benefit;

PURSUANT to the prevailing laws of the respective Parties.

HAVE AGREED as follows:

**ARTICLE 1
OBLIGATION TO EXTRADITE**

Each Party agrees to extradite to the other, upon request and subject to the
provisions of this Treaty, any person who is found in the territory of the Requested Party
and is wanted in the Requesting Party for prosecution or trial or execution of a sentence
in respect of an extraditable offence committed within the jurisdiction of the Requesting
Party.

**ARTICLE 2
EXTRADITABLE OFFENCES**

1. For the purpose of this Treaty, extraditable offences are offences that are
punishable under the laws of both Parties by a term of imprisonment of not less than one
year or by a more severe penalty.

2. Where the request for extradition relates to a person who is wanted for the
enforcement of a sentence of imprisonment imposed for an extraditable offence,
extradition shall be granted only if a period of at least six (6) months of such sentence
remains to be served.

3. In determining whether an offence is an offence punishable under the laws
of both Parties, it shall not matter whether:

1) an act or omission constituting an offence is classified, according to
national legislation of the Parties, into the same category of offence or denominate the
offence by the same terminology; and

2) under the laws of both Parties the constituent elements of the offence
differ, it being understood that the totality of the acts or omissions as presented by the

Requesting Party constitute an extraditable offence under the laws of the Requested Party.

4. If the request for extradition includes several separate offences each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not fulfill the conditions set out in paragraph 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition for the latter offences provided that the person is to be extradited for at least one extraditable offence.

5. An offence shall also be an extraditable offence if it consists of a punishable attempt or a conspiracy to commit, participation in the commission of aiding or abetting, counseling or procuring the commission of, or being an accessory before or after the fact to any offence described in paragraph 1 of this Article.

6. Where extradition of a person is sought for an offence against a law relating to taxation, customs duties, exchange control or other revenue matters, extradition may not be refused on the ground that the law of the Requested Party does not impose the same kind of tax or duty or does not contain a tax, customs duty or exchange regulation of the same kind as the law of the Requesting Party.

ARTICLE 3 **MANDATORY GROUNDS FOR REFUSAL**

1. Extradition shall not be granted under this Treaty in any of the following circumstances:

1) if the offence for which extradition is requested by the Requesting Party as an offence of a political nature;

2) if the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinions, sex, status or that person's position may be prejudiced for any of those reasons;

3) if the offence for which extradition is requested is related only to violation of military duties, which is not also an offence under ordinary criminal law;

4) if there has been a final judgment rendered against the person in the Requested Party in respect of the offence for which the person's extradition is requested;

5) if the person whose extradition is requested has, under the law of either Party, become immune from prosecution or punishment for any reason, including lapse of time or amnesty;

6) if the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment;

7) if the judgment of the Requesting Party has been rendered *in absentia* the convicted person has not had sufficient notice of the trial or the opportunity to arrange for his or her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his or her presence; and

8) if the person whose extradition is requested has undergone the

punishment provided by the law of, or a part of, any country or has been acquitted or pardoned by a competent judicial authority, in respect of that offence or another offence constituted by the same acts or omissions constituting the offence for which his extradition is requested.

2. For the purpose of this Treaty, the following shall be deemed not to be an offence of a political nature:

1) an offence against the life or person of any Head of State or a member of his immediate family or any Head of Government or a member of his immediate family, or any member of the United Arab Emirates Supreme Council or any member of his immediate family;

2) an offence for which both Parties have the obligation pursuant to a multilateral international convention, the purpose of which is to prevent or repress a specific category of offences, to either extradite the person sought or submit the case without undue delay to their competent authorities for the purpose of prosecution;

3) murder offences;

4) offences related to terrorism and financing of terrorism acts; and

5) any attempt, abetment or conspiracy to commit any of the offences referred to in sub-paragraphs (1) to (4) of this paragraph:

3. If any question arises as to whether the offence for which the person is sought is an offence of a political nature, the decision of the Requested Party shall be determinative.

ARTICLE 4 **OPTIONAL GROUNDS FOR REFUSAL**

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

1) if the execution of the request would impair its sovereignty, national security or other essential public interests;

2) if the competent authorities of the Requested Party have decided either not to institute or to terminate proceedings against the person for the offence in respect of which extradition is requested;

3) if a prosecution in respect of the offence for which extradition is requested is pending in the Requested Party against the person whose extradition is requested; and

4) if the offence for which extradition is requested is regarded under the law of the Requested Party as having been committed in whole or in part within that Party.

ARTICLE 5 **EXTRADITION OF NATIONALS**

1. Each Party shall refuse extradition of its nationals.

2. If extradition is not granted, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of

institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

ARTICLE 6 **CAPITAL PUNISHMENT**

When the offence for which extradition is sought is punishable by death penalty under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death penalty under the laws of the Requested Party, the Requested Party may refuse extradition unless the Requesting Party provides an assurance that the death penalty will not be imposed or, if imposed, will not be carried out.

ARTICLE 7 **CENTRAL AUTHORITY**

1. Central Authorities are:
 - 1) For the United Arab Emirates: the Ministry of Justice.
 - 2) For the Republic of Serbia: the Ministry of Justice.
2. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

ARTICLE 8 **THE REQUEST AND THE REQUIRED DOCUMENTS**

1. A request for extradition shall be made in writing and sent with the related documents to the Central Authority of the Requested Party through diplomatic channels.
2. A request for extradition shall be accompanied by:
 - 1) as accurate a description as possible of the person sought, together with any other information that may help to establish that person's identity, nationality and location, including a recent photography or fingerprint records, where available;
 - 2) a brief statement of the facts of the offence, including the time, place, conduct and consequences of the offence;
 - 3) the text of the legal provisions determining the offence and the punishment that may be imposed for the offence, and the legal provisions relating to the lapse of time on the institution of proceedings or on the execution of any punishment for that offence; and
 - 4) request for seizure, if it is required.
3. The request for extradition which relates to a person whose criminal proceeding is pending shall, in addition to the documents required under paragraph 2 of this Article, be accompanied by certified copy of an arrest warrant, charging document or other documents having the same effect issued by the competent authority of the

Requesting Party.

4. A request for extradition which relates to a person sought who has been sentenced by the Requesting Party shall, in addition to the documents required under paragraph 2 of this Article, be accompanied by a certified copy of the sentence, and:

1) if the person sought has been convicted but not sentenced, a statement to that effect by a competent authority; or

2) if the person sought has been sentenced, a statement by the competent authority indicating that the sentence is enforceable and the extent to which the sentence remains to be served.

5. If the person sought has been sentenced *in absentia*, the Requesting Party shall submit such documents describing that person has been duly notified and given the opportunity to appear and arrange for his or her defense before the court of the Requesting Party. In case of sentence *in absentia* the Requesting Party may on its own initiative or upon request by the Requested Party to give guaranties that the criminal proceeding against the person whose extradition is sought, shall be retried in his presence.

6. The formal request for extradition and other relevant documents submitted by the Requesting Party in accordance with paragraph 2, 3, 4, 5 of this Article and Article 11 shall be officially signed or sealed by the competent authority of the Requesting Party.

ARTICLE 9 **LANGUAGE**

All requests and supporting documents provided by the Parties in accordance with this Treaty shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or into English language.

ARTICLE 10 **DECISION ON THE REQUEST FOR EXTRADITION**

1. The Requested Party shall deal with the request for extradition in accordance with the procedures provided for by its national law, and shall promptly inform the Requesting Party of its decision through diplomatic channels.

2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

ARTICLE 11 **ADDITIONAL INFORMATION**

If the Requested Party considers that the information and documents accompanied with a request for extradition is not sufficient, that Party may request that additional information be accompanied within thirty (30) days or within a period as agreed between the Parties. If the Requesting Party fails to submit additional information

within that period, it shall be considered as having renounced its request voluntarily. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a fresh request for extradition for the same person and offence.

ARTICLE 12 **PROVISIONAL ARREST**

1. In urgent cases, the Requesting Party may request for the provisional arrest of the person sought before making a request for extradition. Such request may be submitted in writing through the channels provided for in Article 7 of this Treaty, International Criminal Police Organization (INTERPOL) or other channels agreed to by both Parties.

2. International warrant is considered as the request for provisional arrest.

3. The request for provisional arrest shall contain the information indicated in paragraph 2 Article 8 of this Treaty, a statement of the existence of documents indicated in paragraph 3 or 4 of Article 8 of this Treaty and a statement that a formal request for extradition of the person sought will follow.

4. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of the result of its handling of the request.

5. Provisional arrest shall be terminated if within a period of forty-five (45) days after the arrest of the person sought, the competent authority of the Requested Party has not received the formal request for extradition.

6. The termination of provisional arrest pursuant to paragraph 5 of this Article shall not prejudice the subsequent re-arrest and institution of extradition proceedings of the person sought if the Requested Party has subsequently received the formal request for extradition.

ARTICLE 13 **CONCURRENT REQUESTS**

1. Where requests are received from two or more states for the extradition of the same person either for the same offence or for different offences, for the purpose of determining to which of those states the person is to be extradited, the Requested Party shall consider all relevant factors, including but not limited to:

- 1) whether the request was made pursuant to a Treaty;
- 2) the gravity of the offences;

- 3) the time and place of the commission of the offence;
- 4) the nationality and habitual residence of the person sought;
- 5) date of reception of the requests; and
- 6) the possibility of subsequent extradition to another state.

2. The Requested Party shall inform the requesting states about the decision related to paragraph 1 of this Article.

ARTICLE 14 **RULE OF SPECIALITY**

1. A person extradited under this Treaty shall not be proceeded against, sentenced, detained, re-extradited to a third state, or subjected to any other restriction of personal liberty in the territory of the Requesting Party for any offence committed prior to surrender other than:

- 1) an offence for which extradition was granted;
- 2) any other offence in respect for which the Requested Party consents. Consent shall be given if the offence for which it is requested is itself subject to extradition in accordance with this Treaty; and
- 3) if a person submitted to extradition has waived from guaranties provided in paragraph 1 of this Article.

2. A Request for the consent of the Requested Party under the present article shall be accompanied by the documents mentioned in paragraph 2, 3, 4 and 5 of Article 8 of this Treaty and a record of judicial authority of any statement made by the extradited person in regard renunciation from the rule of specialty for the offence.

3. Paragraph 1 of this Article shall not apply if the person has had an opportunity to leave the Requesting Party and has not done so within thirty (30) days from date of final release to freedom in respect of the offence for which that person was extradited or if the person has voluntarily returned to the territory of the Requesting Party after leaving it.

ARTICLE 15 **SIMPLIFIED EXTRADITION**

The Requested Party may, in accordance with its law, grant simplified extradition provided that the person sought explicitly consents before a competent



judicial authority.

ARTICLE 16
POSTPONED SURRENDER AND TEMPORARY SURRENDER

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out the on-going criminal proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.

3. In addition to the case provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life. To this end it is necessary that the Requested Party submit to the Requesting Party a detailed medical report made by one of its competent public health institutions.

ARTICLE 17
SURRENDER OF THE PERSON TO BE EXTRADITED

1. If the extradition has been granted by the Requested Party, the Parties shall agree on time, place and other relevant matters relating to the execution of the extradition. The Requested Party shall inform the Requesting Party of the period of time for which the person to be extradited has been detained prior to the surrender.

2. If the Requesting Party has not taken over the person to be extradited within thirty (30) days after the date agreed for the execution of the extradition, the Requested Party shall release that person immediately and may refuse a fresh request by the Requesting Party for extradition of that person for the same offence, unless otherwise provided for in paragraph 3 of this Article.

3. If a Party fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed period for reasons beyond its control, the other Party shall be notified

promptly. The Parties shall agree on a new time and place and relevant matters for the execution of the extradition. In this case, the provisions of paragraph 2 of this Article shall apply.

ARTICLE 18
INCLUSION OF THE DETENTION INTO PUNISHMENT

If the extradited person had been provisionally arrested in a Requested Party for the offence for which it has been extradited, the time spent in detention shall be included in the criminal punishment.

ARTICLE 19
SURRENDER OF ITEMS

1. If the Requesting Party so requests, the Requested Party shall, to the extent permitted by its national law, seize the items and instrumentality of the offence and other items which may serve as evidence found in its territory, and when extradition is granted, shall surrender these items to the Requesting Party.

2. When the extradition is granted, the items mentioned in paragraph 1 of this Article may nevertheless be surrendered even if the extradition cannot be carried out owing to the death, disappearance or escape of the person sought, or of any other reasons.

3. The Requested Party may, for completion of any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of above-mentioned items until the conclusion of such proceedings, or temporarily surrender those items on condition that the Requesting Party undertakes to return them.

4. The surrender of such items shall not prejudice any legitimate right of the Requested Party or any third party to that property. Where these rights exist, the Requesting Party shall, at the request of the Requested Party, return the surrendered items without charge to the Requested Party as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

ARTICLE 20
TRANSIT

1. Transit of a person that should be extradited by a third party to one of the Parties, through the territory of the other Party, it shall request the other Party for the permission of such transit. No such request is required where air transportation is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.

2. Request for transit through the territory of a Party should contain all information in Article 8 of this Treaty and it must be submitted to the Requested Party at least ten (10) days before the agreed date of transit.



3. The Requested Party shall, in so far as not contrary to its national law, grant the request for transit made by the Requesting Party.

4. The Requested Party may reject the request for transit through its territory if criminal proceeding is conducted in that state against the respective person, or if convicting sentence was rendered against him / her that has not been executed, or if the transit could prejudice interests of the Party.

5. If an unscheduled landing in the territory of the other Party occurred, transit shall be subjected to the provision of paragraph 1. That Party may, insofar as not contrary to its national law, hold the person in custody for a period of forty-eight (48) hours while waiting for the request of transit.

6. During the transit the Requested Party shall keep in detention the person that is transferred.

ARTICLE 21 **EXPENSES**

1. All expenses related to the extradition shall be borne by the Party in which territory they were incurred.

2. The expenses of the transit and of air transportation shall be borne by the Requesting Party.

3. In case the said expenses are of an extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to settle the same.

ARTICLE 22 **SETTLEMENT OF DISPUTES**

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

ARTICLE 23 **COMPATIBILITY WITH OTHER AGREEMENTS**

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising from other international agreements.

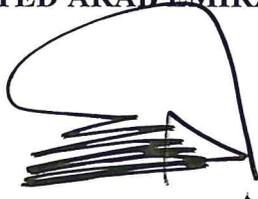
ARTICLE 24
RATIFICATION, ENTRY INTO FORCE,
AMENDMENT AND TERMINATION

1. This Treaty is subject to ratification.
2. This Treaty is coming into force thirty (30) days after the last notice through diplomatic channels by which the Parties are notifying each other about executed procedure of ratification in accordance with their legislation.
3. This Treaty may be amended through mutual written consent of the Parties in accordance with the same requirements of the ratification of this Treaty.
4. This Treaty is concluded for an indefinite period. Either Party may terminate this Treaty at any time upon a written notice to the other Party. Termination shall take effect six (6) months following the notification. However, any request received prior to the date of receipt of the notice to terminate shall continue to be governed by this Treaty until the request is executed.

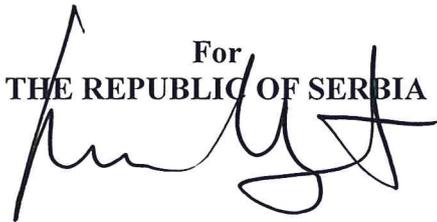
IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Treaty.

DONE in duplicate at Abu Dhabi on this day 11 of September 2022, in Arabic, Serbian and English languages, all the texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For
THE UNITED ARAB EMIRATES



For
THE REPUBLIC OF SERBIA



**УГОВОР
О
ИЗРУЧЕЊУ
ИЗМЕЂУ
УЈЕДИЊЕНИХ АРАПСКИХ ЕМИРАТА
И
РЕПУБЛИКЕ СРБИЈЕ**

Уједињени Арапски Емирати и Република Србија (у даљем тексту: „Стране”),
са жељом да унапреде ефикасност сарадње између две државе у борби против криминала, засноване на узајамном уважавању суверенитета и обостраних интереса,
на основу важећих закона дотичних Страна,
сагласили су се о следећем:

**Члан 1.
Обавеза изручења**

Свака Страна је сагласна да ће изручити другој страни, на молбу и под условима предвиђеним овим уговором, свако лице које се пронађе на територији замољене стране, а које се тражи у страни молиљи, због кривичног гоњења, суђења или извршења казне, у вези са делом које подлеже изручењу, а за које је надлежна страна молиља.

**Члан 2.
Кривична дела за које се дозвољава изручење**

1. У сврху овог уговора, дела за која се дозвољава изручење су кривична дела, за која је, према праву обе стране, прописана казна затвора у трајању од најмање једне године или строжа казна.

2. Када се молба за изручење односи на лице које се тражи ради извршења казне затвора изречене за кривично дело које подлеже изручењу, изручење ће се дозволити само ако трајање казне затвора или остатак који треба да се изврши, износи најмање шест месеци.

3. За процену да ли је одређено кривично дело кажњиво по законима обе Стране, неће бити од утицаја:

1) да ли кривично дело према домаћем законодавству Страна спада у исту категорију кривичних дела или се описује истим терминима; и

2) да ли се по законима обе Стране битни елементи кривичног дела разликују, уколико је неспорно да скуп чињења или нечињења на начин описан од стране молиље, представља дело које подлеже изручењу по законима замољене стране.

4. Ако се захтев за изручење односи на више различитих дела која су кажњива према прописима обе стране, али од којих нека не испуњавају услове из ст.



1. и 2. овог члана, замољена страна ће и за ова дела моћи да одобри изручење, под условом да једно од дела испуњава услове.

5. Изручење се може дозволити и за кажњиви покушај или удруживања ради извршења, саучесништво, помагање или подстрекавање, саветовање или наручивање извршења, или саизвршилаштво пре или након извршења дела, за било које од кривичних дела на које се односи став 1. овога члана.

6. Када се изручење неког лица тражи за кривична дела која се односе на таксе, пореске, царинске и девизне прекршаје или друга фискална кривична дела, изручење се не може одбити само због тога што прописи замољене стране не прописују исту врсту такса или пореза или не садрже исту врсту прописа у области таксених и пореских, царинских и девизних прекршаја као законодавство стране молиље.

Члан 3.

Обавезни разлози за одбијање

1. Изручење се на основу овог уговора неће одобрити уколико постоји једна од наведених околности:

1) ако је кривично дело за које страна молиља тражи изручење дело политичке природе;

2) ако замољена страна има озбиљне основе да сматра да се изручење тражи у сврху гоњења или кажњавања лица због расне припадности, вере, националности, етничког порекла, политичких убеђења, вероисповести, држављанства, етничког порекла, политичких ставова, пола, статуса или ако сматра да би положај тог лица био погоршан из неког од ових разлога;

3) ако се кривично дело за које се изручење тражи односи на повреду војних дужности, које не спада у кривична дела из општег права;

4) ако је лице у замољеној страни правноснажно осуђено за дело због ког се тражи његово изручење;

5) ако је кривично гоњење или извршење кривичне санкције искључено по праву било које Стране по било ком основу, укључујући застарелост или амнестију;

6) ако је лице чије се изручење тражи у страни молиљи било или би било, подвргнуто тортури или суровом, нехуманом или понижавајућем третману;

7) ако је пресуда стране молиље изречена у одсуству, а осуђено лице није благовремено било обавештено о суђењу, или није имало могућност да припреми своју одбрану, или није имало или неће имати могућност поновног суђења у његовом или њеном присуству; и

8) ако је лице чије се изручење тражи, за исто или друго кривично дело чији битни елементи представљају кривично дело за које се његово изручење тражи, издржало казну на које је осуђено, или је ослобођено од стране надлежног правосудног органа, или помиловано од стране надлежног органа.

2. У сврху овог уговора, кривичним делом политичке природе неће се сматрати:

1) кривично дело против живота или тела шефа државе или члана његове уже породице, или шефа Владе или члана његове уже породице, или било ког члана Врховног савета Уједињених Арапских Емирата или члана његове уже породице;

2) кривично дело за које обе Стране имају обавезу која проистиче из мултилатералне међународне конвенције чија је сврха спречавање или сузбијање



одређене категорије кривичних дела, да или изруче тражено лице или уступе гоњење без нужног одлагања њиховим надлежним органима у сврху гоњења;

3) кривична дела убиства;

4) кривична дела која се односе на тероризам и финансирање терористичких аката; и

5) сваки покушај, подстрекавање или удруживање за извршење било ког кривичног дела из тач. 1. до 4. овога става.

3. Ако се постави питање да ли кривично дело за које се лице тражи представља кривично дело политичке природе, меродавна је одлука замољене стране.

Члан 4.

Факултативни разлози за одбијање

Изручење се може одбити у следећим случајевима:

1) ако би извршење захтева угрозило суверенитет, националну безбедност или други јавни интерес од суштинског значаја;

2) ако су надлежни органи замољене стране одлучили да не покрену или да обуставе кривично гоњење против тог лица за кривично дело за које се изручење тражи;

3) ако је у замољеној страни у току поступак против лица чије се изручење тражи у односу на кривично дело за које се тражи изручење; и

4) ако је по закону замољене стране кривично дело за које се тражи изручење извршено у целини или делимично на њеној територији.

Члан 5.

Изручење држављана

1. Свака Страна ће одбити изручење својих држављана,

2. У случају одбијања изручења сопствених држављана, замољена страна ће, на захтев стране молиље, предати предмет својим надлежним органима у сврху покретања кривичног поступка у складу са својим националним законом. У ту сврху, страна молиља ће доставити замољеној страни документа и доказе који се односе на тај случај. Страна молиља ће, на захтев, бити обавештена о свакој предузетој радњи по том питању.

Члан 6.

Смртна казна

Када је кривично дело за које се изручење тражи кажњиво смртном казном по законима стране молиље, а није кажњиво смртном казном по законима замољене стране, замољена страна може да одбије изручење, осим ако страна молиља да гаранцију да смртна казна неће бити изречена или, ако буде изречена, да неће бити извршена.

Члан 7.

Централни орган

1. За сврху овог уговора, централни органи ће међусобно комуницирати дипломатским путем.



2. Централни органи су:
 - 1) за Уједињене Арапске Емирате - Министарство правде, и
 - 2) за Републику Србију - Министарство правде.
3. У случају да нека од Страна промени свој централни орган, она ће у писаној форми обавестити другу Страну о тој промени, дипломатским путем.

Члан 8.

Молба и пропратна документа

1. Молба за изручење се подноси у писаној форми и заједно са пратећом документацијом доставља се централном органу замољене стране дипломатским путем.

2. Уз молбу за изручење доставља се следеће:

1) најпрецизнији могући опис лица које се тражи, заједно са свим осталим информацијама које могу да помогну у утврђивању идентитета, држављанства и лоцирања тог лица, укључујући скорашњу фотографију или отиске прстију, када су на располагању;

2) кратак чињенични опис кривичног дела, укључујући време, место, извршење и последице кривичног дела;

3) текст законских одредби које се односе на кривично дело и казну која се може изрећи за то кривично дело, као и текст законских одредаба о застарелости кривичног гоњења или извршења казне за то кривично дело;

4) захтев за одузимање предмета, ако је потребно.

3. Уколико се молбом тражи изручење лица у сврху кривичног гоњења, уз молбу се, поред докумената наведених у ставу 2. овог члана, доставља и оверена копија налога за хапшење, оптужни акт или други документи који имају исто дејство, издати од стране надлежног органа стране молиље.

4. Уколико се молбом тражи изручење лица у сврху извршења казне, уз молбу се, поред докумената наведених у ставу 2. овог члана, доставља оверени препис пресуде, и:

1) ако је тражено лице осуђено али није било у затвору, изјаве о томе од стране надлежног органа; или

2) ако је тражено лице било у затвору, изјава надлежног органа која указује да је казна започета и време казне које преостаје да се одслужи.

5. Ако је тражено лице осуђено у одсуству, страна молиља ће доставити документа у којима се наводи да је то лице било уредно обавештено и да му је дата прилика да се појави и припреми своју одбрану пред судом стране молиље. У случају пресуде у одсуству, страна молиља може, на властиту иницијативу или по захтеву замољене стране, да да гаранције да ће кривични поступак против лица чије се изручење тражи бити поновљен у његовом присуству.

6. Званична молба за изручење и друга релевантна документа која поднесе страна молиља у складу са ст. 2, 3, 4. и 5. овога члана и чланом 11. овог уговора биће снабдевена потписом и печатом надлежног органа стране молиље.



Члан 9. Језик

Молба и пратећа документација, које Стране подносе, у складу са овим уговором, достављају се са преводом на званичан језик замољене стране или на енглески језик.

Члан 10. Одлука о молби за изручење

1. Замољена страна одлучује о молби за изручење у складу са процедурама предвиђеним у њеном домаћем законодавству и без одлагања обавештава страну молиљу о својој одлуци, дипломатским путем.

2. Уколико замољена страна одбије молбу за изручење, било у целости или делимично, обавестиће страну молиљу о разлозима за одбијање.

Члан 11. Додатне информације

Ако замољена страна сматра да информације и документа која су достављена уз молбу за изручење нису довољни, може да затражи да се додатне информације доставе у року од 30 (тридесет) дана или у року о коме се стране договоре. Ако страна молиља не достави додатне информације у року, сматраће се да је својевољно одустала од захтева. Страна молиља не губи право да поднесе нову молбу за изручење у односу на исто лице и исто кривично дело.

Члан 12. Привремено притварање

1. У хитним случајевима, страна молиља може да затражи привремено притварање траженог лица пре слања молбе за изручење. Такав захтев подноси се у писаној форми, на начин предвиђен у члану 7. овог уговора, преко Међународне организације криминалистичке полиције (ИНТЕРПОЛ) или другим каналима усаглашеним између обе стране.

2. Међународна потерница се сматра захтевом за привремено притварање.

3. Молба за привремено притварање садржи информације наведене у члану 8. став 2. овог уговора, изјаву о постојању докумената наведених у члану 8. ст. 3. или 4. овог уговора и изјаву да ће званична молба за изручење траженог лица бити послата.

4. Замољена страна ће без одлагања обавестити страну молиљу о исходу њеног захтева.



5. Привремени притвор ће се укинути ако у року од 45 дана од лишења слободе траженог лица надлежни орган замољене стране не прими званичну молбу за изручење.

6. Укидање привременог притвора по ставу 5. овог члана не спречава поновно притварање и покретање поступка изручења траженог лица, ако замољена страна након тога прими званичну молбу за изручење.

Члан 13. Стицај више молби

1. Ако је више држава поднело молбе за изручење истог лица, због истог или различитих кривичних дела, замољена страна ће при доношењу одлуке о изручењу размотрити све релевантне околности, укључујући, али не ограничавајући се, на:

- 1) да ли је молба сачињена у складу са уговором;
- 2) тежину кривичних дела;
- 3) време и место извршења кривичног дела;
- 4) држављанство и уобичајено боравиште траженог лица;
- 5) датум пријема молби;
- 6) могућност даљег изручења трећој држави.

2. Замољена страна ће о одлуци из става 1. овог члана обавестити државе молиље.

Члан 14. Начело специјалности

1. Лице које се изручи по овом уговору неће бити кривично гоњено, осуђено, притворено, изручено трећој држави, или подвргнуто било којој другој мери ограничења слободе на територији стране молиље за било које кривично дело извршено пре изручења, изузев:

- 1) за кривично дело за које је изручење одобрено;
- 2) за било које друго кривично дело за које замољена страна да сагласност. Сагласност ће бити дата ако кривично дело за које се тражи, такође, подлеже изручењу по одредбама овог уговора; и
- 3) ако се лице које је изручено одрекло гаранција предвиђених у ставу 1. овог члана.

2. Уз захтев за сагласност замољене стране по овом члану, прилаже се документација наведена у члану 8. ст. 2, 3, 4. и 5. овог уговора као и записник правосудног органа са изјавом изрученог лица у погледу одрицања од начела специјалности у односу на то кривично дело.

3. Став 1. овог члана неће се применити ако је то лице имало прилику да напусти страну молиљу и није то учинило у року од 30 дана од коначног пуштања из затвора у односу на кривично дело за које је то лице било изручено или ако се то лице својевољно вратило на територију стране молиље након што ју је напустило.

Члан 15. Изручење у поједностављеном поступку



Замољена страна може, у складу са својим прописима, да одобри изручење у поједностављаном поступку под условом да се тражено лице изричито сагласи са оваквим начином изручења пред надлежним правосудним органом.

Члан 16.

Одлагање изручења и привремено изручење

1. Ако се против лица чије се изручење тражи, у замољеној страни води кривични поступак или у тој држави издржава казну за неко друго кривично дело, а не за оно које је предмет изручења, замољена страна може, након што одлучи да одобри изручење, да одложи предају до окончања кривичног поступка или до истека казне. Замољена страна ће обавестити страну молиљу о том одлагању.

2. Међутим, на захтев стране молиље, замољена страна може, у складу са својим националним прописима, привремено да изручи тражено лице страни молиљи како би јој омогућила да спроведе кривични поступак који је у току, уз заједнички договор о времену и начину привремене предаје. Страна молиља мора привремено изручено лице, за време боравка на њеној територији, држати у притвору и вратити замољеној страни у договореном року. Време проведено у притвору биће урачунато у казну коју ће издржавати у замољеној страни.

3. Поред случаја предвиђеног у ставу 1. овог члана, предаја изрученог лица, такође, може бити одложена и у случају када услед здравственог стања траженог лица може да угрози његов живот. У том случају, неопходно је да замољена страна достави страни молиљи детаљан лекарски извештај који је издала надлежна здравствена установа.

Члан 17.

Предаја лица које се изручује

1. Ако је замољена страна одобрила изручење, Стране ће се договорити о времену, месту и другим релевантним околностима која се односе на извршење изручења. Замољена страна ће обавестити страну молиљу о временском периоду које је изручено лице провело у притвору пре предаје.

2. Ако страна молиља не преузме лице које се изручује у року од 30 (тридесет) дана након датума договореног за извршење изручења, замољена страна ће одмах пустити лице на слободу и може да одбије нови захтев за изручење тог лица за исто кривично дело, осим у случају из става 3. овог члана.

3. Ако Страна није у могућности да преда или преузме лице које се изручује у оквиру договореног рока из разлога изван њене контроле, друга Страна ће о томе бити обавештена без одлагања. Стране ће се договорити о новом времену и месту и релевантним околностима везаним за извршење изручења. У том случају, примениће се одредбе става 2. овог члана.

Члан 18.

Урачунавање притвора у санкцију



Ако је изручено лице у замољеној страни било притворено због кривичног дела због којег је изручено, време проведено у притвору урачунаће му се у кривичну санкцију.

Члан 19. Предаја предмета

1. Ако страна молиља то тражи, замољена страна ће, у мери у којој то дозвољавају њени национални прописи, запленили предмете и инструменте кривичног дела и друге предмете који се могу употребити као доказно средство, који су пронађени на њеној територији, а у случају да изручење буде одобрено, предаће те предмете страни молиљи.

2. Када се изручење одобрено, предмети наведени у ставу 1. овог члана могу се предати и у случају да изручење не може да се изврши због смрти, нестанка или бекства траженог лица, или због других разлога.

3. Замољена страна може, у циљу довршења других кривичних поступака, одложити предају горе наведених предмета до окончања тих поступака, или привремено предати те предмете под условом да се страна молиља обавезе да их врати.

4. Предаја тих предмета неће утицати на легитимно право замољене стране или неке треће стране на те предмете. Тамо где та права постоје, страна молиља ће, на захтев замољене стране, након окончања поступка вратити предате предмете замољеној страни без накнаде и без одлагања.

Члан 20. Транзит

1. За транзит лица које треба да изручи трећа држава једној Страни преко територије друге Стране, Страна којој се лице изручује замолиће другу Страну за одобрење тог транзита. Молбу није потребно подносити у случају транзита ваздушним путем без планираног слетања на територију друге стране.

2. Молба за транзит преко територије стране уговорнице треба да садржи све податке из члана 8. овог уговора и мора бити поднета замољеној страни најмање десет (10) дана пре договореног датума за транзит.

3. Замољена страна ће, у мери у којој то није у супротности са њеним националним прописима, одобрити транзит по молби стране молиље.

4. Замољена страна може да одбије молбу за транзит преко своје територије ако се ради о лицу против којег се у тој држави води кривични поступак или је против њега изречена осуђујућа пресуда која није извршена, или ако би транзит могао да нанесе штету интересима те Стране.

5. Ако је дошло до непланираног слетања на територију друге Стране, на транзит ће се применити одредба става 1. овог члана. Та Страна може, у мери у којој то није у супротности са њеним националним прописима, задржати то лице у притвору до 48 сати, до пријема молбе за транзит.

6. У току транзита замољена страна ће лице које се спроводи држати у притвору.

Члан 21. Трошкови

1. Трошкове изручења сноси Страна на чијој територији су настали.
2. Трошкове транзита и трошкове превоза авионом сноси страна молиља.
3. У случају да су наведени трошкови ванредне природе, Стране ће се међусобно консултовати у вези њиховог измирења.

Члан 22.
Решавање спорова

Сваки спор који проистекне из тумачења, примене или имплементације овог уговора биће решаван дипломатским путем, ако се централни органи о томе не договоре.

Члан 23.
Однос са другим међународним уговорима

Помоћ и процедуре предвиђене овим уговором неће ослободити ниједну Страну од њених обавеза које проистичу из других међународних уговора.

Члан 24.
Потврђивање, ступање на снагу, измене и раскид

1. Овај уговор подлеже потврђивању.
2. Овај уговор ће ступити на снагу тридесет (30) дана након пријема последње ноте којима се уговорне стране, дипломатским путем, узајамно обавештавају о завршеном поступку потврђивања у складу са њиховим законодавством.
3. Овај уговор може бити измењен уз обострану писану сагласност Страна. Измене ступају на снагу на исти начин предвиђен за ступање на снагу овог уговора.
4. Овај уговор је закључен на неодређено време. Свака Страна може да раскине овај уговор достављањем обавештења у писаној форми. Уговор ће престати да важи по истеку шест (6) месеци од дана пријема обавештења о раскиду. Међутим, поступак по молби за изручење примљеној пре датума пријема обавештења о раскиду, наставиће да буде решаван по овом уговору до њеног извршења.

У потврду наведеног, доле потписани, са пуним овлашћењем својих Влада, су потписали овај уговор.

Овај уговор је сачињен у Абу Дабију дана 11. септембра 2022. године, у два оригинална примерка, сваки од њих на арапском, српском и енглеском језику, с тим да су сви текстови подједнако веродостојни. У случају неслагања у тумачењу овог уговора, меродаван је текст на енглеском језику.

ЗА
УЈЕДИЊЕНЕ АРАПСКЕ ЕМИРАТЕ



ЗА
РЕПУБЛИКУ СРБИЈУ

